إيران ومحكمة لاهاي

■ حميدي العبدالله

لجأت إيران إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لمواجهة قرصنة الولايات المتحدة لأموالها التي كانت محجوزة على خلفية ملفها النووي وقضايا أخرى.

لكن هل رهان إيران على محكمة العدل الدولية في محله، أيّ هل أنّ هذه المحكمة سوف تتحرّر من هيمنة الحكومات الغربية، وتحكم بالعدل وتقوم بإنصاف إيران؟

جرياً على ما درجت عليه العادات في المحاكم الدولية، ولا سيما ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فإنّ غالبية القضاة، إنْ لم يكن جميعهم، قامت بتعيينهم الحكومات الغربية، وهم حريصون على الدفاع عن مصالح وسياسات هذه الحكومات، ولا سيما الإدارة الأميركية.

بهذا المعنى، فإنّ رهان إيران على المحكمة الدولية في إصدار أحكام لمصلحتها، وإعادة حقوقها، هو رهان أقرب إلى المغامرة منه إلى الرهان الواقعي. في حالة واحدة يمكن لإيران أن تكسب الدعوة، تكمن هذه الحالة في وقوف طرف داخل الإدارة الأميركية، ضمناً، إلى جانب إيران.

هذا الاحتمال قد يكون قائماً إذا كانت الإدارة الأميركية، وتحديداً الأميركية التي ستعقب إدارة أوباما، لأنّ حكم المحكمة لن يصدر في ظلّ إدارة أوباما، جادّة في تطبيق الاتفاق الذي أبرم بين إيران ودول خمسة زائد واحد.

معروف أنّ التوصل إلى اتفاق حول ملفّ إيران النووي لم يكن نتيجة لسياسة إدارة أوباما المعتدلة، أو رغبتها الجدية في وضع حدّ للخلاف مع إيران، بل جاء كنتيجة لفشل سياسة العقوبات الاقتصادية، وإفلاس الخيار العسكري، أو استحالته في مواجهة إيران بعد تنامي قدراتها الدفاعية، كما أنه جاء نتيجة، لغياب الإجماع الدولي بعد اندلاع الصراع بين روسيا والصين من جهة والغرب من جهة أخرى حول سلسلة من القضايا الدولية، الأمر الذي يؤكد أنّ فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران فضلاً عن استحالته عن طريق مجلس الأمن، فإنه قد يصبّ في مصلحة قوى اقتصادية باتت تشكل منافساً للاقتصادات الغربية. إضافةً إلى ذلك أنّ الشركات الأميركية والشركات الغربية تطمح في ظلّ الركود الاقتصادي أن تؤدّي تسوية الخلافات مع إيران إلى فتح آفاق جديدة للاستثمار. كلّ هذه العوامل، قد تدفع الإدارة الأميركية الجديدة إلى عدم التدخل بشكل حادّ لدى قضاة محكمة العدل الدولية، وبالتالي السماح بصدور قرار عن هذه المحكمة ينصف إيران ويعيد إليها بعض حقوقها المسلوبة.

إذا لم تفعل هذه العوامل فعلها، وإذا ما واصلت الإدارة الأميركية الجديدة سياسة المواجهة مع إيران، فإنّ قرار محكمة لاهاي لن يكون في مصلحة إيران.

الإرتباك التركي

- يرسل الرئيس التركي رجب أردوغان رسالة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ويصرّح بأنّ العلاقة مع روسيا إلى تحسّن.

- يدعم أردوغان «النصرة» لاحتلال مواقع «داعش» في مارع ليتسنّى منع توسّع الأكراد شمال سورية نحو أعزاز والحدود التركية واكتمال شريط جغرافي متصل بأيديهم.

- تنتهي المطالبات التركية بمنطقة عازلة ومنطقة آمنة وينخفض الصوت التركي عن مستقبل سورية، ويتحدث وزير الخارجية عن أولوية وحدة سورية ومنع قيام كيان كردي.

- عندما عادت الأساطيل الأميركية وقرّرت واشنطن أن لا قدرة لها على المخاطرة بحرب إسقاط الرئيس السوري، وما سيترتب عليها من مخاطر مواجهةٍ مع روسيا وإيران، احتجّ أردوغان والسعودية و«إسرائيل» وشكلوا حلفاً لمواصلة الحرب.

- سلكت أميركا بعد التموضع العسكري الروسي طريق العمل من تحت سقف مشترك مع روسيا لتوسيع نفوذها عسكرياً وسياسياً.

- لم تجد واشنطن غير الأكراد في ظلّ تمنع أنقرة والرياض وتمسكهما بالمواجهة مع روسيا.

- اليوم يناور أردوغان لابتزاز واشنطن والتلويح بالذهاب إلى موسكو فيردّ الرئيس الروسي أنّ ما وصله من أردوغان غير كاف.

- كيفما استدار أردوغان سيجد أنّ كفاً ينتظر رقبته.

التعليق السياسي

جبروت الشعب وعجز الفصائل
عملية تل أبيب نموذجاً

■ حسام زيدان

العملية البطولية التي نفذها مجاهدان فلسطينيان من بلدة يطا في منطقة الخليل، في مجمع شارونا قرب وزارة الحرب "الإسرائيلية" في تل ابيب في فلسطين المحتلة، وادّت الى مقتل أربعة مستوطنين وجرح خمسة آخرين، أعادت الحديث والجدل حول قدرة الفلسطينيين الجدد على ابتداع طرق مقاومة، بعيداً عن الفصائل الفلسطينية الهرمة التي بدأت تدخل سنّ التقاعد النضالي.

المبتكر النضالي الفلسطيني الجديد، تواتر من عمليات الدهس والطعن، الى أشكال كفاحية جديدة غير مسبوقة من العمليات، استطاعت التأقلم مع ظروف شعب محاصر وأعزل ومستفرد، ويواجه عدواً مالت لصالحه كافة موازين القوة ومئة في المئة، بالذات بعد ما يسمّى بـ"الربيع العربي"، رواد هذا النضال الفلسطيني الجديد هم فلسطينيون بدون أيّ انتماء فصائلي، مؤسّسين ما يمكن تسميته في هذا العصر مقاومة شعبية فدائية.

نعم بعد ان قدّم الشعب الفلسطيني أكثر من 205 شهداء اعدموا بدم بارد تحت ذريعة عمليات طعن، تحوّل الى عمليات فدائية في قلب تل أبيب، ما يجعل حالة الاسترخاء المزعومة لأجهزة الأمن الصهيونية في مهبّ الريح، فهذه المرة كان منفذا عملية تل أبيب خالد ومحمد مخامرة، بكامل اناقتهما، لم يخفيا ملامحهما الفلسطينية وسمرة بشرتهما في زيّ حاخامات يهود، كما أشاع الشاباك ليغطي على فشله، بل قاما بتناول وجبة عشاء في مطعم "ميكس برند" القريب من مكان الهجوم، والذي يرتاده عادة ضباط قرب وزارة الحرب، وبعدها خرجا من المطعم، أطلقا النار بكلّ هدوء وثقة، وهرب أمامهما قطعان المستوطنين، كما يهرب السارق أمام صاحب المنزل.

بعد العملية، داهمت الفوبيا الصهاينة، هذه الفوبيا المتعلقة بالوجودية في فلسطين، ونسي نتنياهو ومعه ليبرمان انّ الدم الفلسطيني لا يمكن ان يدخل في مقايضات السياسية. لم تمض أقلّ من ساعة حتى حمل الأرعن "ليبرمان" غباءه السياسي الى مكان العملية واعلن انه "لن نكتفي بالأقوال وستبدأ الأفعال" في تصريح استعراضي فارغ، اما المجلس الوزاري المصغّر (الكابينت) الذي انعقد بحضور نتنياهو ووزير الحرب ليبرمان وجميع قادة الأجهزة الأمنية للتباحث بطرق الردّ على عملية تل أبيب قرّر فرض حصار شامل على بلدة يطا وسحب تصاريح عائلة منفذي عملية تل ابيب وإلغاء 32 ألف تصريح عمل أُصدرت لأهالي الضفة المحتلة، في تكرار لمشهد العقاب الجماعي الذي ينتهجه الكيان ضدّ الشعب الفلسطيني بشكل عام.

اما الفصائل الفلسطينية، فكانت السبّاقة للتهنئة بالعملية، لكن هذا لا يمنعنا من الإحساس بأنّ أغلب ردود أفعال الفصائل الفلسطينية مضحكة، وتعبّر عن العجز المقيم في مفاصل تلك المنظمات، تلك الردود التي لم تأت بجديد، بل كانت بعيدة عن الحسّ النضالي والدور المطلوب من تلك التنظيمات في هذه المرحلة، هذه الفصائل بكافة ألوانها السياسية باتت تتقن الهروب من مستوجب وضع الأصبع على الجرح، أو تسمية الأمور بمسمّياتها، وبالتالي التهرُّب من استحقاق المواجهة السياسية ونأيها بالنفس عن ضرورة مقارعة الاحتلال، دفع الشعب الفلسطيني إلى ان يتقدّم عليها بخطوات واسعة، هي أوسع من الانتفاضة الشاملة، بل وحتى المقاومة الشعبية، وهنا نقصد حرب الشعب وليست مجرد الاحتجاجية على الطريق قرية بلعين، وهذا يتزامن مع اقتراب الانفجار الغزي.

طفح كيل شعب يقهر من الاحتلال ومن تخاذل فصائله، وانفصال ينهش جسد جغرافية ضيقة، وتتهدّد فيه قضية بالتصفية لكنها أكبر من أن تصفى، وحق سيظلّ أبدًا وراءه مطالب، والمطالب به، المقاومة الشعبية وحرب الشعب أضحت هي فعل ضرورة باتت تعكسه عمليات الفلسطينيين الجدد في داخل فلسطين.

«يَداكَ أَوْكَتَا وفوكَ نَفَخ»

■ رامز مصطفى

مثلٌ ينطبق على ما فعلناه وصنعناه بأيدينا نحن الفلسطينيون والعرب بحالنا، حتى وصلنا إلى ما نعايشه من بؤس وتردّ وخفة وزن، إلى حدّ تجوز فيه علينا الشفقة. وما الصراخ والتنديد الذي يعلو في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى حدّ افتعال الذهول والصدمة التي تبديها المجموعة العربية بما فيها ممثل فلسطين رياض منصور في الأمم المتحدة، إلاّ شاهد على ذلك، على خلفية تسلّم سفير الكيان «الإسرائيلي» داني دانون رئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة (مكافحة الإرهاب) بعد حصولها على 109 أصوات، وهي المرة الأولى منذ انضمام «إسرائيل» إلى المنظمة الأممية في العام 1949.

هي لجنة من بين اللجان الست الدائمة في الأمم المتحدة... قضايا نزع السلاح – والقضايا الاقتصادية والمالية – وحقوق الإنسان – وإنهاء الاستعمار – وميزانية الأمم المتحدة – والشؤون القانونية». وقد عبرّ داني دانون عن هذا الفوز بالقول: «إنّ إسرائيل تقف في طليعة العالم للتشريع الدولي ومكافحة الإرهاب». ومن المؤكد يمثل بالنسبة لـ«إسرائيل» مكسباً بل وانتصاراً سياسياً ودبلوماسياً تاريخياً، ما كانت لتحققه لولا التهافت الفلسطيني والعربي الرسمي على خطب ودّها سواء في التوقيع على اتفاقات تسوية، أو تشريع الأبواب أمام التطبيع معها.

وإذا كانت هناك من ملامة أو تحميل للمسؤوليات في نجاح الكيان «الإسرائيلي» أن يتبوّأ هذه المسؤولية، فهي أولاً على الرسميتين الفلسطينية والعربية، قبل أن تكون المسؤولية على دول الغرب الأوروبي التي رشحت ودعمت «إسرائيل» للفوز بهذا الموقع الهام.

ومن ثم كيف نلقي باللائمة على تلك الدول التي صوّتت لصالح «إسرائيل»، وهناك أربع دول عربية ومعها تركيا قد أعطت صوتها لسفير الكيان داني دانون.

صحيح أنّ دول غرب أوروبا ارتكبت انتهاكاً خطيراً في دعمها ترشيح الكيان الصهيوني، لترؤس لجنة مكافحة الإرهاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلفية أنّ هذا الكيان الغاصب للأرض الفلسطينية بقوة الحديد والنار، هو ذاته المرتكب لأفظع المجازر الإرهابية بحقٍ الشعب الفلسطيني والتي بلغت 34 مجزرة ومذبحة موصوفة. وصحيح أيضاً أنّ هذا الترشيح مخالف للقوانين الدولية، وبشكل خاص الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، والبروتوكولات الملحقة بها. وهذه ليست المرة الأولى التي تُرتكب فيها انتهاكات كهذه، فقبل عامين انتُخب الكيان لمنصب نائب رئيس اللجنة الخاصة بمكافحة الاستعمار.

وصحيح أنّ الأمم المتحدة تناست أو نسيت أنّ العدوان «الإسرائيلي» الأخير على قطاع غزة في تموز 2014 قد قصفت طائراته مدارس تابعة لوكالة «أونروا» وهي ترفع أعلام الأمم المتحدة، وقبلها كيف تعرّض أحد مواقع قوات «يونيفيل» العاملة في الجنوب اللبناني للقصف من قبل «الجيش الإسرائيلي». وبالتالي عشرات المجازر والمحارق التي يرتكبها الكيان وهي موثقة، وفي عهدة الكثير من المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية.

ولكن الأصحّ هي تلك المقدمات التي أوصلتنا إلى تلك النتائج الخطيرة على قضيتنا وعلى أمننا القومي، إذا بقي هناك من أمن قومي يُعتدّ به، أو نخاف عليه بعد الذي يحصل في المنطقة من حروب مدمّرة، من صنع من يدّعون كذباً وبهتاناً الحرص على الأمن القومي العربي. وتلك المقدمات قد بدأت عندما أسقط مجلس الأمن قراره والذي حمل الرقم (3379) والصادر في العام 1975، والذي اعتبر يومها أنّ الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. يومها جعلت «إسرائيل» من إلغاء القرار شرطها للمشاركة في مؤتمر مدريد في العام 1991، وكان لها ما اشترطت، وألغي القرار بموجب قرار جديد حمل الرقم 46 / 86 عام 1991. وبعد التوقيع على اتفاقات «أوسلو» عام 1993 بين الكيان ومنظمة التحرير، شُرّعت الأبواب أمام التطبيع بين الكيان وعدد من الدول العربية، بكلّ عناوين التطبيع، ليشهد في هذه المرحلة التي يشهد فيها العديد من دول المنطقة حروباً مدمّرة، تطورات ومستويات غير مسبوقة من تعزيز العلاقات بين تلك الدول و«إسرائيل»، والمؤسف أنّ تلك العلاقات واللقاءات لم تعد تُحرج أصحابها بل هم يجاهرون بها. وهذا ما كان ليحصل أو تتجرأ عليه تلك الدول، لولا أنّ منظمة التحرير ومن بعدها السلطة ما ذهبت من توقيع على ذاك الاتفاق المشؤوم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استمرار الرهان على مفاوضات بائسة وعبثية على حساب حقوقنا الوطنية الثابتة والمشروعة.

اليانكي الأميركي والكاماسوترا مع عرب «روتانا»

2

■ محمد أحمد الروسان*

الحرب على عروق ومفاصل الإرهاب في سورية بشكل خاص، هي لإسقاط سورية كمدخل لإسقاط روسيّا وتقويض توسع مناطق النفوذ الروسية بالمشرق العربي، مع الاعتراف بأنّ الداخل الروسي يستشعر ومنذ الحدث السوري وبشكل كبير الآن، بأنّ ملامح الفوضى الأميركية ونسخ استراتيجيات توحشها تحرك بعض من في الداخل الروسي للمطالبة بالانفصال عن الجمهورية الاتحادية الروسية. أميركا عندما خلقت «الداعشية» العسكرية عبر توجيه أسباب إنتاج ظروف بيئتها في المنطقة خلقت «الداعشية» السياسية، والأخيرة ضرورة لاستمرارية الأولى في فعلها وتفاعلاتها ومفاعيلها. والإرهاب الخيار الاستراتيجي لنواة الدولة الأميركية، والإدارة الأميركية كحكومة بلوتوقراطية في الداخل الأميركي حكومة الأثرياء، هي صدى المجمّع الصناعي الحربي الأميركي، وهي التي تمارس فن الإقناع بالإرهاب بالمعنى الرأسي وبالمعنى العرضي، ان لجهة الداخل الأميركي، وان لجهة الخارج الأميركي.

تركيا هي الجارة لأهمّ دولتين تجري فيهما وعليهما حروب تآمرية بامتياز (سورية والعراق)، بفعل أطرافٍ غربيةٍ ثالثة بزعامة الأميركي وتوجيه، عبر التشريك معها (أي تركيا) تقاطعاً وتساوقاً وتعاوناً مع الأدوات من البعض العربي (عرب روتانا)، بدعم مجاميع إرهابية محلية واستجلابٍ أخرى إقليمية ودولية، ظنّاً واعتقاداً من أنقرة ومؤسسات حكمها أنّ هناك تشاركاً في الأهداف، وثمة معطيات ومنعرجات تستدعي ذلك بفعل ما سمّي بالربيع العربي. فمن موقع الفاعل لتركيا تأثير وفعل وتفاعل واضح ومفاعيل في جلّ مجريات الحدث السوري ومنذ بدئه، والآن تدخل بعمق في العراق بعد الإخفاق في الداخل السوري بفعل الوجود الروسي العسكري المساند للجيش العربي السوري، ومن موقع المفعول به تأثرت بعمق وبتفاعل وما زال ذلك في تفاقم من حيث إرتداد الإرهاب المدخل الى الداخل السوري الى دواخلها، فصارت مغناطيساً جاذباً للإرهاب، أو هكذا يُراد لها أميركيّاً ليصار الى تفكيكها، فارتدادات الأزمة السورية صارت رأسية وعرضية ليس فقط في الجغرافيا التركية وخاصة على الحدود، بل وفي المؤسسات التركية وخاصة العسكرية والأمنية منها. فبعد حفلة إصلاحات سياسية وقانونية متعلقة بالحقوق السياسية والثقافية للكرد في تركيا، ومشاريع تنموية في مناطق الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا قام بها الحزب الحاكم لحلّ المشكل الكردي، يخوض حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم الآن حرباً عنيفة مع PKK)) تمّ توريطه بها عبر سيناريو أميركي وغربي مدروس ومشتق من التورّط التركي بالحدث السوري، وعقابيله على المدى الطويل وبالمعنى الاستراتيجي. ومن شأن ذلك أن ينسف ما قام به الحزب الحاكم من جهود وعلى مدار سنوات، بجانب أنّ داعش وارتدادات الأزمة السورية والمشكل الكردي عوامل مؤثرة في استقرار تركيا، ويجيء هذا في سياقات سوء العلاقات المرحلي الآني (ولا أقول الأستراتيجي) على طول خطوط العلاقات التركية الروسية، والذي زاد من نسبة الاحتقانات الشعبية الصامتة في الداخل التركي حتّى اللحظة، وكذلك احتقانات رسمية داخل مؤسسة الجيش التركي ومجتمع المخابرات والاستخبارات التركي. الرئيس التركي قال وبوضوح أنّه تمّ قتل أكثر من ثلاثة آلاف مسلح كردي حتّى الآن، حسناً سيدي وبالصميم، لكن حرب الدولة التركية مع (PKK) يا «فخامة» الرئيس انتقلت من الأطراف الحدودية الى الداخل التركي المحتقن أصلاً بفعل التورّط بالحدث السوري، وهنا تكمن خطورة المجازفة التي تجري الآن، الحروب في السابق كانت تجري في الجبال الحدودية والمناطق المحيطة بالمدن والآن تجري في المناطق الآهلة بالسكّان على شكل حرب عصابات أو حرب شوارع، تماثل وتساوق ذلك مع تطورات نوعية في الميدان السوري حيث المشهدية العسكرية ولغة الميدان فعلت فعلها بالمشهدية السياسية مع الوجود العسكري الروسي الفاعل، وخاصة بعد إسقاط السوخوي الروسية، وسيصرف ذلك على طاولة السياسة، كلّ هذا وذاك قاد الى إرهاصات ومخاضات غير مكتملة حتى اللحظة في إنشاء كيان كردي في الشمال السوري، وهذا أدّى الى تعقيدات في الحسابات التركية الكرديّة. التصعيد السياسي التركي يترافق مع التصعيد العسكري ضدّ المشكل الكردي عبر PKK)) من خلال مطالبة الكرد بهيئة حكم ذاتي في مناطقهم ضمن الدولة التركية، هذا يجعل الرئيس التركي يحيلهم الى القضاء التركي بتهمة خرق الدستور الذي ينص على وحدة الأراضي التركية (المشكل الكردي هو إقليمي أكثر منه محلي، لكن بسبب المسألة السورية وجد المحلي مساراً له مع الإقليمي فتشاركا في طغيان متبادل في التأثير)، ومع تزويد PKK بالسلاح الفاعل عبر الفصائل الكردية السورية المسلّحة ومصادره متعدّدة ومعروفة للجيش التركي والاستخبارات التركية، تزامن كلّ ذلك مع تراجعات لعصابة داعش في العراق وسورية بسبب التشاركية العسكرية الروسية السورية وفعلها، وبالتالي من شأن ذلك أن يقود الى تمدّده في الداخل التركي، وما التفجيرات التي تحدّث بين فترة وفترة وخاصة انْ في اسطنبول، وانْ في أنقرة، وانْ في ديار بكر، الاّ دليل صحة على ما نرمي اليه. وما زالت تسعى توليفة الحكم السياسي في أنقرة، رغم التغيير الحاصل في المشهدية العسكرية في الداخل السوري والعراقي، للحصول على دور اللاعب على مستوى المنطقة والعالم، ضمن مشروعهم السياسي الخاص بهم حيث يدخل في هذا المشروع أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يمضي الزعماء الأتراك في خطتهم، ويؤكد المراقبون السياسيون أنّ الغرب يروّج ويدعم هذا المشروع ويحاول أن يوجه تركيا بشكل أكبر وأعمق في تنفيذه، حسناً كيف نفهم ذلك؟ الدول الغربية فقدت القدرة على أن تكون لاعباً على الساحة السياسية العالمية، لذا تحاول أن تستغلّ دولاً أخرى لتصل إلى تحقيق أهدافها. أحد هؤلاء اللاعبين، تركيا وفي سياق رغبة الغرب في إحياء الامبراطورية العثمانية لجعل تركيا تنفذ مشاريعهم، ويدرك الغربيون جيداً أنّ تركيا ستستخدم كلّ الطرق الممكنة لتصل إلى غاياتها وتحقق مطامعها، لذا يقومون بتقديم الدعم وخلق حالة من الارتياب لهذه الدولة لكي يظهروا أنّ تركيا قادرة على الحصول على القوة وفرض الهيمنة. لكن مسار الأحداث الآن، يظهر أنّ الغرب وضع لتركيا سيناريو لا يجب أن تتحوّل وفقه إلى قوة في المنطقة، وفي الوقت نفسه يجب إضعافها وجعلها تواجه أزمات على عدة محاور، حيث يتمّ تصعيد تحركات حزب PKKالمدعوم من الغرب كما أنّ تشديد تحركات الانفصاليين سيزيد من تفاقم الأزمات الداخلية التركية، ويتمّ دفع تركيا إلى مزيد من الاشتباك العسكري مع دول المنطقة لاستنزاف قدراتها و إنفاق مواردها المالية على الأمور العسكرية، لكي لا توظفها في التنمية والتطور، ويمكن مشاهدة هذا الأمر بشكل واضح من خلال التحركات العسكرية التركية في العراق والتورّط التركي وعلى مدار خمس سنوات في سورية وما زال، مع أنّ انقرة تدّعي بأنّ تحركاتها العسكرية تهدف إلى الدفاع عن مصالحها القومية، لكن في المحصلة الغرب يسعى لجرّ تركيا للدخول في هذه النزاعات لإنهاك قوتها العسكرية من جهة ولتزويدها بالأسلحة الغربية تحت مسمّى زيادة القدرات العسكرية التركية.

نظراً إلى هذه الظروف يمكن القول إنّ الغرب أقحم تركيا في لعبة ظاهرها يحاكي المصالح التركية، وباطنها يهدف إلى تدميرها بالكامل، كما أنّ أنقرة فقدت جراء مسار الأحداث الكثير من مصالحها على الساحة الداخلية، وعلى مستوى المنطقة وفي المستقبل القريب ستخسر الكثير من مصالحها في العالم أجمع انْ بقيت على ذات السياسة والنهج. لم يعد هناك مجال واحد في الدول العربية الهامة لم تصل إليه «المصالح الأميركية» بدءاً من المجتمع المدني «المسالم» المليء بالمنظمات غير الحكومية المموّلة أميركياً، مروراً بأجهزة الاستخبارات والجيش التابعة لتلك الدول، ووصولاً إلى صفحات الفيسبوك للمواطنين العاديين، وفي خضمّ هذه الانتفاضات المشتعلة في المنطقة، يتحوّل كلّ شعب عربي لا يغلق بابه أمام مخاطر التدخل الأجنبي إلى جندي يقاتل إلى جانب أعدائه في حرب غير تقليدية تشنّ عليه. الولايات المتحدة الأميركية تواجه الآن عواقب ألاعيبها الماكرة ضمن ظروف يصعب السيطرة عليها، الاّ بتحالف شبيه بتحالف بوش الأبن وشنّ حرب جديدة على أبنائها من الدواعش يأجوج ومأجوج العصر والبرابرة الجدد، فهي خلقت فيروس داعش ونسخته المتقدّمة خوراسان الان، لإنشاء دولة كردوستان (إسرائيل الجديدة) وتقسيم العراق وسورية، والآن تركيا، عبر فخ إسقاط السوخوي الروسية وعبر المشكل الكردي، فمشروع تفكيك تركيا قد بدأ ما لم تراجع أنقرة حلّ مواقفها وسياساتها التدخلية بالأزمة السورية والعراقية، ومحاولاتها المستمرة بالتعاون مع أميركا وعرب روتانا للأطاحة بالأسد وحكومته ونظامه وبالنسق السياسي السوري كلّه، كانت السبب بغضّ الطرف عن الأسلاميين ونشوء ما تسمّى بـ«الدولة الأسلامية في العراق والشام-داعش».

خاصرة اقتصادية رخوة للغاية

الدولة التركية تعتمد بشكل كبير وحيوي واستراتيجي بإدمان مزمن على مصادر الطاقة الخارجية، وخاصةً النفط والغاز، وفي المعلومات تستورد أنقرة أكثر من خمسة وسبعين بالمائة من احتياجاتها من مصادر الطاقة المتنوّعة، وتدفع ثمناً لذلك أكثر من خمسة وستين ملياراً من الدولارات الأميركية سنوياً، بعبارة أخرى، ما تدفعه تركيا هو أكثر من ربع فاتورة وارداتها الإجمالية، وهذا يمكن اعتباره أهمّ معضلة عميقة ومتفاقمة تواجه تركيا، ولها عقابيلها وامتداداتها بالأمن القومي التركي، وتحت عنوان عريض: أمن الطاقة، ومحاولات الكيان الصهيوني في اللعب بأمن الطاقة التركي كما سنرى لاحقاً، انْ نجحت عودة المياه الى مجاريها على طول خطوط العلاقات التركية - «الإسرائيلية» (نلحظ كافة وضعيات «الكاماسوترا» على طول خطوط العلاقات التركية الإسرائيلية الآن، بعد هندستها على المستوى الأمني المخابراتي، لتقود الى مستويات سياسية ودبلوماسية متقدّمة وتنسيقات عسكرية ومخابراتية، خاصة بعد تحوّلات الميدان السوري لصالح الجيش العربي السوري العقائدي، ومحاولة الأخير العميقة لإغلاق الحدود مع تركيا بقوّة النيران بمساعدة حلفائه وخاصة الروسي والإيراني. ألم يقل «فخامة» الرئيس التركي وعلناً أنّ تركيا بحاجة الى «إسرائيل» و«إسرائيل» بحاجة الى تركيا في المنطقة؟ الحوارات تجري على قدم وساق على طول خطوط علاقات مجتمع المخابرات «الإسرائيلي» ونظيره التركي بالمعنى الرأسي والعرضي، مرة هنا في المنطقة انْ في مفاصل الجغرافيا التركية، وانْ في مفاصل «إسرائيل» (جغرافية فلسطين المحتلة)، ومرات هناك في جنيف وغيرها. وهذا يشكل في الواقع خاصرة اقتصادية رخوة للغاية (أمن الطاقة التركي)، ولم يشفع الموقع الاستراتيجي والمحوري لتركيا، حصولها على أمن في الطاقة وطاقة رخيصة الثمن مستوردة، وأنقرة حلت في المركز الثاني بعد الصين في وتيرة ازدياد الطلب على الغاز والكهربا، حيث الصين الدولة الأشدّ عطشاً للطاقة على مستوى العالم، والثانية أيّ تركيا تماثلها في شدّة العطش للطاقة. وأنقرة تعتمد بشكل أساسي على روسيّا في استيراد الغاز وبشكل منتظم وبأسعار عادية الى حدّ ما (ثمة عقوبات اقتصادية فرضتها موسكو على أنقرة بعد إسقاط السوخوي العسكرية الروسية، والتي كانت في مهمة في الداخل السوري على جانب الحدود مع تركيا، فالعقوبات تدفع تركيا نحو عمق الحضن «الإسرائيلي» بخضوع شبه كامل لحالات الابتزاز «الإسرائيلي» للتركي)، مع استيرادها لكميات أخرى من إيران والعراق وأربيل وأذربيجان وقطر والجزائر، وهناك مسارات ضغوط تمارس على النخبة الحاكمة في أنقرة، لفتح شراكات مع «إسرائيل» لاستيراد الغاز الطبيعي منها، وعبر إنشاء خط من الأنابيب يمتدّ من حقول للغاز تقع غرب ميناء حيفا المحتل، وعبر قبرص اليونانية الى الداخل التركي، ونعتقد أنّ هذه المحاولة الإسرائيلية عبر واشنطن تشكل قمّة الخطورة، كونها تدخل كطرف أساسي في خطة الأمن القومي التركي بشكل عام وأمن الطاقة Energy security، وأمن المجال الحيوي التركي وللتأثير على المجال الجيوبولتيكي لمجتمع المخابرات التركي، انْ لجهة الداخل التركي المحتقن أصلاً بفعل الحدث السوري وارتدادات الإرهاب المدخل الى الداخل التركي، وانْ لجهة الخارج التركي الساخن والمتحفّز أصلاً للهجوم على أنقرة وبفعل الحدث السوري أيضاً، وتوظيفات أنقرة لورقة اللجوء السوري لممارسة الضغوط المطلوبة على القارة الأوروبية العجوز وعلى رأسها ألمانيا، حيث ألمانيا مؤخراً تساوقت مع تركيا درجة الثمالة في المواقف من حيث تداعيات الوضع السوري، في موقف غريب ويخضع لمزيد من القراءات المختلفة من قبل مراكز الدراسات التي تقدّم توصياتها الى مجتمعات المخابرات الإقليمية والدولية المعنية بالشأن التركي والألماني. وفي المعلومات الحديثة نجد أنّ العاصمة الأميركية واشنطن دي سي، تضغط على تركيا من أجل الدخول في شراكة حقيقية مع كلّ من قبرص اليونانية والدولة العبرية، لتشكيل حلف اقتصادي ثلاثي لمواجهة القبضة الفولاذية الروسية على سوق الطاقة في هذه المنطقة بالذات، وللحدّ من الطموحات الإيرانية ذات الإمكانيات الكبيرة والمتسارعة في النمو، وخاصةً بعد دخول الاتفاق النووي مرحلة التنفيذ، وعقابيل ذلك الإيجابية على الدولة الوطنية الإيرانية، والتي لم تقدّم تنازلاً واحداً للغرب وللأميركان منفردين أو مجتمعين أو حتّى لمجموعة خمسة زائد واحد على مدار المفاوضات. وتحدثت معلومات استخبارات الطاقة المسرّبة وعن قصد كما نعتقد، أنه في الأشهر الماضية، قامت وفود مشتركة من شركات أميركية و«إسرائيلية» بزيارة تركيا، للبحث في التوقيع على عقود (طاقوية) مع أنقرة لغايات إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من «إسرائيل» الى القارة الأوروبية، وعبر قبرص وتركيا تحت سطح البحر بطول يزيد عن 500 كيلو متر من حقل (لفيتان) البحري المحتل، والواقع غرب ميناء حيفا بمسافة 135 كيلو متر وحتى مرفأ جيهان التركي وبسعة 16 مليار متر مكعب، ثم على امتداد الساحل القبرصي وبعمق ألفي متر لاستحالة مروره طبعاً على الساحل اللبناني والسوري، والأخير هو الممرّ الأفضل لهذا الأنبوب وبتكلفة أقلّ ووقت أقلّ، وأضافت المعلومات أنّ تشغيل هذا الخط سيكون من منصة إنتاج وتخزين وتفريغ عائمة على سطح البحر الأبيض المتوسط، قبل أن يتوجه نحو الشمال الشرقي باتجاه ساحل قبرص اليونانية كما أسلفنا للتو.

أمام هذا المشروع الاقتصادي الطاقوي الخبيث باعتقادي، تحديات وعوائق كثيرة وليست محصورة فقط بالأبعاد المالية واللوجستية والوقت الذي يحتاجه في التأسيس والبناء والتقنيات الضرورية، بل التحدّي الأمني وما يمكن أن يتعرّض له من أخطار وعمليات إرهابية، بفعل الإرهاب المدخل الى الداخل السوري والمصنّع في لبنان (المُراد تسخينه سعوديّا على الأقلّ الآن) وارتداداته على تركيا و«إسرائيل» ودول الجوار الأخرى، فمن تكلفة مالية تزيد عن ثلاثة مليارات من الدولارات، الى تكلفة الإنتاج المرتفعة، الى وجود مشاريع أخرى لنقل الغاز من إيران وقطرٍ والسعودية ومصر في إطار منطقة الشرق الأوسط وبجانب سورية ولبنان لاحقاً. بجانب كلّ هذه التحديات الآنف ذكرها، هناك التحديات السياسية، حيث عدم وجود الثقة بين أطراف هذا المشروع الثلاثي، والذي تهدف من ورائه الولايات المتحدة الأميركية، الى تشكيل وتصنيع حلف ناتوي اقتصادي في مواجهة سلاح الطاقة الخطير الذي تملكه الفدرالية الروسية يقف على حدودها الجنوبية مع تركيا. تحدي الشعور الشعبي: حيث الشعور الشعبوي التركي كاره ومعاد بعمق لـ«إسرائيل»، والحكومة التركية الحالية، لاذت بصمت أهل القبور، لعلمها أنّ أيّ تقارب مع تل أبيب ليس بورقة شعبوية ناجحة الآن، التحدّي التاريخي: ثم العداء التاريخي بين أنقرة وقبرص اليونانية، حيث يطلب القبارصة اليونانيون من أنقرة الاعتراف بهم وحلّ مسألة (قبرص التركية)، حتّى يتمّ السماح لهذا الخط بالمرور على امتداد الساحل القبرصي وبعمق يزيد عن 2000 كيلو متر، وقبرص اليونانية لا تثق كثيراً بتل أبيب، والأخيرة تعتبر الأولى بمثابة حصان طروادة في مشروع الأنابيب هذا.

صناعة الوهابية...

وقبل التطرق الى إدراكات مجتمع المخابرات التركي لأمن الطاقة وعلاقته مع فكرة الأمن القومي لتركيا، لا بدّ من التأشير إلى ملاحظة في غاية الأهمية تتموضع في التالي: أميركا دعمت الوهابية المسلّحة كقوّة ضاربة، زرعت بدعم سعودي وسطية اسلامية يقودها فتح الله غولن الداعية التركي الغامض والمقيم في بنسلفانيا في أميركا، والذي عمل على فتح عشرين ألف مدرسة تنفق حتّى على إقامة وتغذية الطلاّب في مواقع مختارة من العالم، وعلى رأسها تركيا وجمهوريات وسط آسيا، وهنا وقع «الإخوان المسلمون» في فخ أميركي محكم، فأردوغان الإخواني الطموح إلى دور تاريخي، وجد تعاوناً ودعماً بلا حدود من الأميركيين والسعوديين والقطريين ومن فتح الله غولن، الذي أقنعه بأنّ مستقبل «الإخوان» لحكم العالم الإسلامي تحت رايته وعلمه، سيكون بإسقاط المظلة البريطانية ومسك المظلة الأميركية، وبلع أردوغان وأوغلو الطعم وبادرا أولاً لتصفية الجنرالات في الجيش التركي، والأخير محسوب على المظلة الانجليزية، وأقنعا «إخوان» مصر بالتعاون مع غولن والأميركان، فاستجاب «إخوان» مصر لهما وقفزوا هم أيضاً بفخ استغلالهم كجسر لتصفية نفوذ رجال مبارك الرئيس المخلوع عبر «ثورة»، من مدنيين وعسكريين وتجديد حكم العسكر بفتح الطريق للضبّاط الشباب الأكثر ولاءً لواشنطن، تمثل ذلك في عودة العسكر الى الحكم في مصر، وصفت تلك الحالة بأنّها حالة لتصحيح المسار والتوجه من بعض الأطراف الأقليمية والدولية.

وتذهب المعلومات إلى أنّ فتح الله غولن استطاع اختراق «إخوان» الأردن عبر إقناع أحد كوادرهم ومنذ سنوات وقبل ما سمّي بالربيع العربي بالتقارب مع الأميركيين (فتمّ المنادى لأول مرة بالملكية الدستورية، ومبادرة زمزم الأخيرة لا يمكن بحثها بعيداً عن هذا السياق، خاصة أنّها تعقد الورش للتدارس لتحويلها الى حزب سياسي برعاية رسمية من تحت الطاولة)، وبعد الأطاحة بمرسي عبر «ثورة» أخرى صحّحت الخطأ الثوري كما يعتقد البعض، انتبه أردوغان للخطأ الفادح الذي ارتكبه وأوغلو، فسارعا إلى التصالح مع الجيش التركي والسعي لتصفية نفوذ فتح الله غولن.

وتذهب معلومة أخرى لا أدري مدى عمق صحتها، إلى أنّ أردوغان شعر أيضاً بالكارثة التي سبّبها لدعم ما سمّيت بالثورة السورية ضدّ نظام سوري يحمل مظلة بريطانية الى حدّ ما، فاتجه اتجاهات أخرى أكثر كارثية ولكن بعدما ورّط «إخوان» سورية بالتحالف مع الأميركيين. وعليه وتأسيساً على السابق ذكره بمجمله، أحسب أنّ مجتمع المخابرات التركي وخاصة مخابرات الجيش التركي ذو المظلّة الانجليزية لجهة قياداته وكوادره، يدرك أنّ «إسرائيل» تدرك وبعمق عطش تركيا للطاقة، وتدرك مخابرات الجيش التركي أنّ تل أبيب تسعى لاستغلال نقطة الضعف التركي هذه، عبر رغبتها في شبك مصالحها الاقتصادية بأمن تركيا القومي عبر أمن الطاقة لغايات اللعب في الداخل التركي لصالح الأميركي والغربي و«الإسرائيلي» وبعض العربي المرتهن والتابع والأداة.

ما تمّ ذكره ومنذ البدء في هذا التحليل، يشكل مؤشراً بسيطاً للغاية وجزء من المؤامرة الكونية على الشرق وقلبه سورية بنسقها السياسي الحالي، والأعظم الحرب الكونية في سورية وعلى ديكتاتورية الجغرافيا السورية، هي حرب بالوكالة عن الغرب (أوروبا وأميركا) بأدوات، من البعض العربي المرتهن والمتبوصل على ذات اتجاه البوصلة الغربية – الأميركية، إزاء منطقة الشرق الأوسط الساخن والمتفجّر، ونتيجة لها حدثت المسألة السورية أو الحدث السوري أيّاً كانت التسمية، المهم هناك مأساة درامية سورية بامتياز، بسبب تآمر بعض ذوي القربى مع الآخر الغربي، ذي الرغبة الشبقة المفعمة للطاقة بأنواعها المختلفة وخاصة الغاز، حيث كلّ رادارات الاستراتيجيات الغربية والأميركية ترصد الأخير للرعشة الغازيّة. وللمأساة السورية هذه بعد اقتصادي عميق أيضاً، يتموضع حول الطاقة وتفرّعاتها وخاصة الغاز وقود الطاقة الرئيس في القرن الحادي والعشرين، ومسارات جغرافية تعرّجات خطوط نقله من الشرق الأوسط الى أوروبا وأميركا، من حقول إنتاجه في الشرق الأوسط الى أسواق استهلاكه وتخزينه في الغرب. بعبارة أخرى، ولأنّ الغاز الطبيعي تحديداً، هو من يذكي ويفاقم لهيب نيران الصراع المجنون على الطاقة في هذا الشرق الأوسط الساخن المتفجر، فإنّ الصراع الأممي يدور حول خطوط الغاز الطبيعي فيه، هل خطوط نقله ستتجه نحو القارة الأوروبية العجوز والعاصمة الأميركية واشنطن دي سي، من الشرق الى الغرب ضمن خط إيران العراق شواطئ البحر الأبيض المتوسط على الساحل السوري والساحل اللبناني ثم من هناك الى أوروبا وتفرّعاتها؟ أم سيتجه شمالاً من قطر فالسعودية (كلاهما منتج للغاز وداعمان لجلّ سفلة الإرهابيين في سورية) عبر سورية وتركيا، والأخيرة مفترق طرق الطاقة المتميّز بين شرق أكثر إنتاجاً للطاقة، وغرب أكثر استهلاكاً وتخزيناً استراتيجياً لها؟!

هذا ويسعى البعض العربي ذو التيه الفكري، على تمذهب مسار خطوط الغاز من إيران الى العراق الى سورية ولبنان ثم الى أوروبا بوصفه مشروعاً اسلامياً شيعياً، ووصف مشروع مسار خطوطهم بإسلامي سني باتجاه تركيا في الشمال فأوروبا. والغرب المخادع زارع الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وراعي هذا الكيان وداعمه الولايات المتحدة الأميركية، وبالتساوق مع البعض العربي المرتهن والخائن، يسعون لإحلال مكونات الصراع الشيعي السني مكان الصراع العربي «الإسرائيلي» الاستراتيجي، خدمةً لمصالحهم ومصالح ربيبتهم «إسرائيل» وصوناً لأمن أبديّ للكيان الصهيوني لقطع نياط قلوبنا كعرب ومسلمين. الغرب في جلّه كاذب مراوغ مزيّف للحقائق ومخادع بعمق، يبحث عن مصالحه ومصالحه فقط، حتّى لو امتزجت الدماء بالذهب الأسود والأبيض (الغاز الطبيعي)، لذلك أصحاب الأنوف الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء يشمّون روائح الدم والغاز الطبيعي من المأساة السورية.

الشعارات المزيّفة والمؤامرة على سورية

تآمروا على الدولة الوطنية السورية، تحت عنوان الصراع من أجل الحريّة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبادرات التمكين الديمقراطي وشعارات الشفافية وما الى ذلك من سلال الكذب والخداع، كلّها ترسيمات وشعارات مزيفة ترمي وتهدف الى التغطية على الأهداف الحقيقية لما يجري في المنطقة، ومختلفة تماماً عما سبق من عناوين برّاقة. هذا الغرب الكاذب المخادع، ومعه ذيوله من البعض العربي ذي التيه الفكري والذي يعاني من خلل بيولوجي، تتموضع وتتبوصل مقارباته التكتيكية والاستراتيجية على حدّ سواء للحدث السوري المأساوي، ضمن متتاليات هندسية وصف الحدث، باعتبار ووسم نفس المجموعات البشرية الإرهابية بأوروبا وأميركا، باعتبارهم مناضلين من أجل الحريّة في سورية، انها مفارقة عجيبة ستعود بالوبال السيّئ على الاستقرار في أوروبا وأميركا، ولنا في أحداث أيلول الأسود الأميركي خير دليل، حيث ذكراها المأساوية ما زالت تمثل حتّى اللحظة.

الغرب وذيوله من العربان ذي الفكر البنطلوني (حلف ابليس الرجيم) أعلنوا وبكلّ وقاحة ونذالة، أنّ هدفهم في منطقة الشرق الأوسط وسورية (أمّنا) تحديداً، هو حماية القيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتناست العجوز أوروبا وبعلها الأميركي، البدء بنشر تلك القيم بالحلفاء من البعض العربي ذي الفكر البنطلوني الضيّق في مملكات القلق على الخليج، الذين يسعون الى نتائجه امّا عبر جهاد في السرير، أو الوصول اليه بدون منغصات وعراقيل من التزام ديني وأخلاقي وعقوبات قانونية، وتحت عناوين إباحية الفكر التي ستقود في النهاية الى الإباحية في الجسد، لا بل فوضى إباحية الجسد، بنتائجها الصحيّة المأساوية عبر مرض السيدا (منتج حرب بيولوجية غربية) وأشقائه من الأمراض الجنسية الأخرى، وأثرها الاقتصادي الخطير في معدلات الإنتاج والنمو عبر إقصاء للمورد البشري المصاب. بعض بعض العرب، وبعض بعض المسلمين، يتذكّر أنّه عربي ومسلم بوجه إيران فقط، أمّا بوجه الإسرائيلي فينسون أنّهم عرب ومسلمون، ويتذكرون أنّهم أعراب ومتأسلمون، والأعراب أشدّ كفراً ونفاقاً بمن فيهم المتأسلمون، وهم صعاليك شبه الجزيرة في عمق التاريخ ومنذ الجاهلية الأولى، وصعاليك القرن الحادي والعشرين في عمق جغرافية المنطقة (نفخ ابليس اللعين في بوق الشرّ فتداعت أبالسة العالم السفلي الى وكر المكر في تل أبيب التي تخسر غربيّاً وتربح عربيّاً) وثمة بوليصة تأمين كبيرة للحفاظ على أمن ثكنة المرتزقة، عبر إشعال فتنة سنيّة شيعيّة بامتياز عبر الفكر الوهابي العفن، فكر السيف والزيف والفرج والشرج، حيث الدعوشة آخر مراحل الوهبنة للمجتمعات.

نؤمن بعروبة حضارية ثقافية ذات قيم ومبادئ ولا نؤمن بعروبة (عرفية) كما هو حال الأعراب والمتأسلمين، وبدون سورية ومصر يتحوّل الآخرون الى رخويات، فعلى مصر أن تخرج من المنطقة الرمادية إزاء ما يجري في سورية، والا الدور قادم عليها وعبر ليبيا لجعلها سورية أخرى، ونقل ما يجري في الداخل السيناوي الى داخل العمق المصري..

---

*محام، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية
mohd__ahamd2003@yahoo.com